الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

إشكالية المصطلح السوسيولسانيّ
بين الثبات اللغويّ والتحوُّل الاجتماعيّ

الباحث

أ.د.نعمة دهش فرحان الطائيّ

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد

namaa.d@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

اللغة تنظيمٌ اجتماعيٌّ، يرتبط أساسًا بحركة الإنسان الذي يشكل نواة المجتمع, وتنظم حياة المجتمع بأبعادها كافة، وألفاظ تلك اللغة ومصطلحاتها تعيش مع الناس, تنتقل من جيل إلى آخر، وهي بانتقالها تكتسب دلالات اجتماعية، يتعارف الناس عليها, فقد يتسع مدلولها، وقد يضيق ويتخصص، والمصطلحات بهذا المعنى حاملةٌ ومحمولةٌ؛ حاملةٌ لرزمٍ من العلاقات الاجتماعية المنمطة، ومحمولةٌ بممارسة الأفراد لها، ونقلها من جيلٍ إلى آخر, فضلًا عن امتلاكها لذاكرةٍ, فيما تمثله من سيرورة متحولة من معنى اجتماعيّ إلى آخر، وما يعترضها في هذه السيرورة من عوامل اجتماعية منوعة تعمل بالضرورة على تلونها تبعًا لطبيعة المجتمع الممارس لها, الذي يصبغها بصبغته السائدة, وقد ظهر اتجاهان متضادان في حياة اللغة، هما:

1- اتجاهٌ نحو التوحيد والتخلص من الفروق اللغــوية (التَّفرد اللغويّ).
2- اتجاهٌ نحو التنويع والانقسام (التَّعدد اللغويّ).

إذًا؛ يُسوَّغ لنا أن نتوجّه هنا بالدراسة إلى شبكة الروابط والعلاقات التي تجمع اللغة والمجتمع، وما تُحدثه تلك العلاقات من أثرٍ في المفهوم والمصطلح السوسيولسانيّ، ذلك أنَّ هذه الروابط تزداد تعقيدًا كلما انتقل المتكلّم من وضعية: (التفرد اللغويّ) إلى وضعية: (التعدد اللغويّ)، فتنتج عنهما صعوبات كبيرة، تحول دون استقلالية المصطلح وثبوته، وهو ما نستوضحه في مبحثين، هما:

المبحث الأوَّل/ التفرد اللغويّ (:(unilingue

المبحث الثاني/ التعدد اللغويّ(multilinguisme) :

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج يمكن أن نجملها في مقولة واحدة مفادها: أنَّ تنوع الظواهر الاجتماعية في مختلف البيئات اللغوية أمرٌ بديهيٌّ، حتى ليصعب القول: إنَّ الإقدام على إعداد أطلس للغات واللهجات الاجتماعية في أيِّ مجتمعٍ هو أمرٌ سهلٌ أو هيّنٌ وبسيطٌ، ولاسيما إذا ركزنا اهتمامنا في التغيرات الاجتماعية والتغايرات اللغوية؛ لأنَّ التغير عملية دائبة ومستمرة في كلِّ اللغات بلا استثناء، وأنَّ هذه العملية تترك آثارها تظهر على المجتمع مع مرور الزمن، وأنَّ أيَّ ملمحٍ من ملامح اللغة يخضع لهذا التغير، وكلُّ ذلك يؤدي إلى ظهور مناطق مشتركة بين الظواهر والوضعيات السوسيولسانية، تؤثر في تحديد المصطلحات وثباته، وتتمثل هذه المناطق بشبكة الروابط والعلاقات بين اللغة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: النفرد اللغوي، التعدد اللغوي، المصطلح، السوسيولسانيات،أطلس اللغات.

المقدمة:

يكتسب المرء وظيفته في المجتمع من قدرته على استعمال لغة ذلك المجتمع، ويدين للمجتمع في كثيرٍ من التصورات **والحقائق** الجمعية، فهل اللغة تشكل المجتمع؟ وهل يتحكم نظام الرموز في مسيرة المجتمع وتطوراته وتاريخه وأزماته؟ هل لتلك الإدانة وذلك التحكم من أثرٍ في حركيّة المصطلح وعدم استقراره؟ وما أثر التحولات الاجتماعية في تكوين المصطلحات السوسيولسانية؟

يمكننا أن نتوجّه بالدراسة اللسانية إلى شبكة الروابط التي تجمع اللغة والمجتمع، وما تُحدثه من علاقات، يكون لها الأثر الجلي في تحولات المفهوم الاجتماعيّ، ممّا ينتج حركيّة المصطلح وعدم ثبوته، ذلك أنَّ هذه الروابط تزداد تعقيدًا كلما انتقل المتكلّم من وضعية: (التفرد اللغويّ) إلى وضعية: (التعدد اللغويّ)، فتزداد بنا الحاجة إلى الاهتمام بالوضع الأول: (التفرد اللغويّ)؛ لأنَّه يمثل الوضعية الأكثر طبيعية؛ بحكم أنَّها تستجيب لفطرة الإنسان، وميلها نحو سهولة التواصل بلغة واحدة، في حين أنَّ في اكتساب لغتين تستعملان في الوظيفة نفسها، بذلًا لجهدٍ إضافيٍّ مخالفٍ للفطرة. ظهر اتجاهان متضادان في حياة اللغة، هما:

1- اتجاهٌ نحو التوحيد والتخلص من الفروق اللغــوية (التَّفرد اللغويّ).

2- اتجاهٌ نحو التنويع والانقسام (التَّعدد اللغويّ).

وقد بلغ الدرس السوسيولساني اليوم درجة قصوى في معرفة شبكة الروابط والعلاقات القائمة بين اللغة والمجتمع، أي دراسة مناطق الاشتراك والترابط بين استعمال اللغة والبنية الاجتماعية، التي تهب المصطلح السوسيولسانيّ التحوِّل المستمر؛ يُفرز من خلاله صعوبة كبيرة في استقلالية المصطلح، وتزداد تلك التنوعات تعقيدًا؛ كلما انطلقنا صعودًا من مستوى التفرد اللغويّ إلى مستوى التعدد اللغويّ، وكما يأتي:

المبحث الأوَّل/ التفرد اللغويّ (:(unilingue

وهو مصطلح يعني ذلك الوضع اللسانيّ المتميز باستعمال أهل البلد الواحد أو البلدان المتعددة اللغة الواحدة للتعبيرِ بطلاقةٍ ويسرٍ؛ تأمينًا عن تجاربهم العلمية والعملية والوجدانية في المجالات المختلفة([1])، ولهذا تُعدُّ الوضعية اللسانية الأكثر طبيعية؛ بحكم أنَّها تستجيب أكثر من غيرها لفطرة

[1] - ينظر: التعدد اللغويّ وانعكاساته على النسيج الاجتماعيّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/9.

الأفراد، إذ جُبِلوا على التواصل، لاضطرارهم إلى التجاور والتشارك، وعلى الاقتصاد في الجهد، فاستغنوا باللغة الواحدة، واستنكفوا عن اكتساب غيرها؛ لأنَّ في اكتساب لغتين من أجل استعمالهما لوظيفة واحدة بذلًا للجهد ونقصًا للجبلة.

وقديمًا تشدد اللغويون في دراسة اللغة القومية (الأصلية)، وقاوموا بشدَّة تعلم اللغات الأجنبية؛ تعصبًا للنزعة القومية؛ وتأكيدًا للذات الثقافية، والتنافس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، فضلًا عن تعلم اللغة الأجنبية يتبعه بالضرورة اكتساب ثقافة أجنبية، وهذهِ الثقافة الوافدة تشكل في نظرهم تهديدًا لمعتقداتهم([2]). وقد أوضح (لامبرت -lambert)([3]) عام 1963م في دراسته الموسومة بـ(الدافعية وأثرها في تعلم اللغات الأجنبية) أثر ذلك في تهديد ثقافة الأفراد الراغبين في التزود بلغة أجنبية غير لغتهم الأصلية، فهو يرى أنَّ نجاحَ فردٍ ما في تحصيل لغةٍ أجنبيةٍ يؤدي بالتدريج إلى اكتساب مظاهر مختلفة من السلوك الجديد، تُشكِّلُ بمجموعها منه عضوًا في جماعة جديدة، أي جماعةٌ تتميز بالأصالة والتجدد.

إنَّ الشيء المهم والجدير حقًا ذكره في أيِّ حديثٍ يدور بين جماعة المتكلمين بلغة واحدة ليس هو مجرد الألفاظ والكلمات التي يستعملونها، ويتداولونها، والتي تعبر عن مصطلح التفرد اللغويّ، بوصفها علامات مميزة له، بل الطريقة التي يتكلمون بها أيضًا، بمعنى أنَّ الألفاظ وحدها لا تكشف عن كثيرٍ ممّا يَعُدُّه علماء السوسيولسانيات أكثر خفاءً، ومن ثم أكثر أهمية في الكشف عن ملامح الخلفية الاجتماعية، وعن العديد من مظاهر الوضعيات: (الطبقية والثقافية واللسانية) التي ينتمي إليها المتكلمون. وهذهِ الرؤية مهمة جدًا من وجهة نظر علماء السوسيولسانيات، لا من حيث إنَّها توضح وظيفة اللغة في إقامة العلاقات الاجتماعية، أو في توثيقها حسب، بل من حيث إبرازها للدور الذي تقوم به اللغة في إعطائها كثيرًا من المعلومات والمعارف عن المتكلم نفسه، وهي ناحية من الواضح أنَّها تمثل انعكاسًا لحقيقة أنَّ هناك العديد من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بنيويًا بين اللغة والمجتمع([4]).

---

[2] - ينظر: علم اللغة النفسيّ، د. عبد المجيد سيد أحمد منصور ، ص/211.

[3] -عالم لغويّ نفسيّ اجتماعيّ من جامعة ماكجيل بكندا، قام بهذهِ الدراسة في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات.

[4]- ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، ص/177-178.

والملاحظ أنَّ الأفراد اللذين ينتمون لظاهرة (التفرد اللغويّ) لا يتعلمون نظمًا فونولوجية مختلفة، من ثم لا يكون لهم القدرة على النمو والتطور اللغويين باستمرار، وهذا الأمر يلغي وجود أنماط لغوية جديدة تُجاه بعض الملامح والخصائص السمعية، ممّا يكشف عن ميلٍ ملحوظٍ في الأصوات الكلامية، لأنْ تتجمع في مقولات محدودة، تكون بمنزلة أجزاء لازمة وضرورية في عملية الاتصال السمعيّ. وقد أكد العلماء السوسيولسانيون حقيقة هذا الأمر، فعند معرفة الفرد صوتًا كلاميًا، يدرك علاقته وانتماءَهُ إلى مقولة بعينها، تحتل مكانة معينة في نسق الرتب الذي يوضح العلاقات بين أجزاء السياق، أي مكانتها، وموقعها، ومن هنا نستطيع القول: إنَّ قيمة (التفرد اللغويّ) بوصفه مصطلحا لسانيًا وظاهرةً لا تنحصر في استجابة هذهِ الوضعية اللسانية لمبدأ (الاقتصاد الضروري) على وفق متطلبات الفطرة الجمعية، وإنَّما يتجاوزها إلى أصل (التنميط الاجتماعيّ) بين الجنسين، أو بين الفئات الاجتماعية والطبقية وسواها؛ إذ لا أحد يستطيع أن ينكر ما في الطبع البشريّ من ميلٍ إلى الموافق، ونفورٍ من المخالف، وهذا النزوع يظلُّ متيقظًا، ولا يُخمد قبل وَصْلِ الأجيال بعضها ببعضٍ، وشدِّ أفراد كلِّ جيلٍ إلى القيم نفسها؛ إذ إنَّ بين اللغة والمجتمع تشابكًا بنيويًا فيما يحصل في بنية أحدهما لا يكون بمنى عن الآخر، ممّا يؤثر في إمكانية تحديد المصطلح، وفي هذهِ الحالة؛ إما أنْ تقوم بين اللغة والمجتمع علاقة تشاكلٍ وتعلقٍ، إذا كانت بنية أحدهما سببًا في تشكيل بنية الآخر، وحينئذٍ يلزمنا أنْ نحدد منطلق التأثير ومنتهاهُ، أ من اللغة إلى المجتمع أم المجتمع إلى اللغة؟ وإما أنْ يتعلقا معًا بمبادئ عامة، يكون المفعول نفسه في التكوين المتوازي لنسق اللغة وبنية المجتمع الثقافية ([5]). نوعز طبيعة (التفرد اللغويّ) إلى ميلٍ فطريّ في الإنسان المجبول على التحرك نحو الأسهل، بهذا الميل المسمى بمبدأ الاقتصاد بالجهد، لا يجد أيُّ مجتمعٍ بشريٍّ مسوغًا لبذل ضعف المجهود الذهنيّ لاستضمار نسقين لغويين، والحال أننَّا نستطيع أنْ نثبت أنَّ أحد النسقين كافٍ لتواصل أفراد المجتمع اللغويّ، والتعبير بيسر وطلاقة عن تجاربهم الشخصية ضمن مناطق انتشاره المحددة جغرافيًا.

وعلى الرغم من الجمود الذي يصيب اللغة في البلدان التي يتميز فيها (التفرد اللغويّ)؛ فإنَّنا نجد بعض الظواهر الفرعية تميز الأفراد والجماعات، بعضهم من بعض، ومن ابرز تلك الظواه: (ظاهرة التغاير اللغويّ) التي شغلت تفكير العلماء والباحثين حديثًا، والتي تعني: أنَّ هناك ألفاظًا

[5] - ينظر: التعدد اللغويّ وانعكاساته على النسيج الاجتماعيّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/19.

تختصُّ في كلَّ فئة من فئات المجتمع، فللكبار ألفاظهم، وللصغار ألفاظهم، وللرجال ألفاظهم، وللنساء ألفاظهن، و للسياسيين ألفاظهم، ولرجال الدين ألفاظهم ... وهلم جرًا. إنَّ التغاير في الألفاظ هنا قد يكون بسيطًا أحيانًا، وقد يكون واضحًا وملموسًا ومعقدًا في أحيان أخرى، ويصل الأمر ببعض هذهِ الخلافات اللغوية بين الرجال والنساءِ مثلًا: أنَّ بعض المجتمعات تلقنها لأطفالها من الجنسين منذ الصغر في مرحلة التنشئة الاجتماعية، كي يتمثلوها ويشبوا عليها، وسميت بظاهرة (التغاير اللغويّ الجنسيّ)([6])، ونقصد به ذلك التشابك الذي يحصل في بنية اللغة نتيجة التنوع الاجتماعيّ، وهو ظاهرةٌ واضحةٌ تمامًا لا يخلو منها مجتمعٌ، وتدلُّ على هذا التباين أمور كثيرة بعضها له علاقة بالحسب والنسب، وبعضها له علاقة بالثروة أو المظهر الخارجيّ، وبعضها مرتبطٌ بالمهنة أو السن أو الدين أو العرق أو الجنس أوالطبقة الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية أو المركز الاقتصاديّ([7]).

ولحظ (ماكس ادلر- max adler) أنَّ اليابان على الرغم ممّا حققته من قفزات صناعية جبارة فإنَّ المرأة ظلّت كما هي، لم تتغير كثيرًا، وأنَّ اللغة اليابانية من اللغات التي تكشف عن الاختلافات اللغوية للجنس، فهناك طواقم من الضمائر الشخصيّة، والروابط، والأدوات، والتصريفات الفعلية، والألفاظ ملائمة للمرأة، وأخرى ملائمة للرجل، وبين الطرفين يوجد قدر كبير من المشتركات التعبيرية (مناطق التشابك البنيويّ) تشكل مادة محايدة، يستعملها كلا الجنسين، ولا تؤثر هذه الاختلافات في الصيغ اللغوية وحدها، بل كذلك في المحتوى أو المضمون نفسه، بمعنى أنَّ النساء في اليابان – بنحوٍ تقليديّ- يتحدثن عن أشياء تختلف عمّا يتحدث عنه الرجال؛ لذا قرر هذا اللغويّ أنَّ من الصعب محاولة إعطاء تعبيرات مرادفة من لغة المرأة لما يقوله الرجل، وكذا العكس([8]).

ومن الملاحظات المنهجية التي توصل إليها الباحثون أنَّهُ يصعب تفسير الكيفية التي تنشأ بها الاختلافات والأسباب، التي تجعل أفراد الجنسين يتكلمون بطرائق مختلفة، وكذلك طبيعة العوامل التي تجعل هذهِ أكثر أو أقل وضوحًا، في ضوء مصطلح البُعد الاجتماعيّ وحده، إذ لحظوا وجودها حتى في تلك المجتمعات التي تسمح بقدرٍ ملحوظٍ من الحرية في اتصال الرجال بالنساء،

---

[6]- ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، ص/195.

[7] - ينظر: اللغة واختلافات الجنسين، د.أحمد مختار عمر، ص/33.

[8]- sex differences in human speech, by max k. adler hamburg, 1978.

فلا يوجد كثير من الحوادث الاجتماعية التي قد تحول دون تدفق الاتصال، ومن هنا استبعدوا في تفسيرهم لهذهِ الظاهرة تلك العوامل التقليدية، التي ترتبط بالطبقة أو الجماعة العرقية أو اللهجات الإقليمية أو المحلية. وكشفت الدراسات أنَّ للرجال ألفاظًا وتعبيراتٍ خاص بهم، تفهمها النساء ولكنهن لا ينطقنها، أو يتفوهن بها، وإلّا كنَّ مثارًا للسخرية، الأمر الذي يجعل الأحاديث العادية تظهر وكأن لكلٍّ من الرجال والنساء لغته الخاصة.

يُوعَز هذا التغاير في بعض الأحوال إلى ظاهرة (المحرم اللغويّ – تابو)، التي تسود هذهِ الجماعات والشعوب البدائية، إذ يرى (أوتويسبرسن) أنَّهُ من المحتمل أنَّ هذا التحريم كان من القوة والنفوذ على تطور كلام الجنسين، على نحوٍ يوضح فوارق في استعمالات كلٍّ منهما للكلمات والتعبيرات والمصطلحات، ففي قبائل: (الزولو) مثلًا: لا يسمح للمرأة أن تنطق باسم (حميها) أي أخوة زوجها، وإنَّها تتعرض للموت إذا خرقت هذا التابو، وخرجت عليه، وهو تحريم كان يمتد ليشتمل على كثيرٍ من الكلمات والأصوات([9]) .

ويمكن القول: إنَّ التغاير اللغويّ الجنسيّ أسبابه نسبية متباينة، ففي الوقت الذي أوعز (أوتويسبرسن) أسباب نشأة الاختلافات إلى المحرم اللغويّ (تابو)، أوعز آخرون أسباب ذلك إلى البُعد الطبقيّ كما هو في المجتمع الانجليزيّ، فالمرأة هناك تكون أكثر انتباهًا وإدراكًا لمكانتها الاجتماعية في أثناء حديثها مع الرجل، وأنَّها أشدُّ حساسية من الرجل من حيث الدلالة الاجتماعية التي تظهر المتغيرات اللغوية المرتبطة باللغة، في حين نجد في حديث الطبقة العاملة ما يظهر خصائص الخشونة والرجولة، التي تجعل الرجل أقل ميلًا إلى الخضوع لقواعد اللغة وأشكالها المنمطة، أكثر من النساء اللائي يُعَدَنَّ أكثر تأنقًا في اختيارهن للألفاظ والعبارات وطريقة التعبير([10]) وهذا يعني أنَّ أختلاف التعبيرات اللغوية بين الجنسين إنَّما هي نتيجة للتغاير في اتجاهات اجتماعية مختلفة تُجاه سلوك الجنسين، وربما يسهل هنا فهم ردود الفعل التي يظهرها بعض الأفراد استحسانًا أو استهجانًا عندما يتلفظ الرجل بألفاظ المرأة، أو عندما يحدث الخلاف من ذلك، إذ يُعدُّ ذلك أخلالًا بالدور الاجتماعيّ المرتبط بالجنس المعين من ناحية، وهزةً للاتجاه الاجتماعيّ في الوقت نفسه، وما يتوقع من سلوك لفظيّ من ناحية أخرى([11])، وكانت العالمة

---

[9] - ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، ص/197.

[10] - ينظر: المصدر نفسه، ص/198.

[11] - ينظر: المصدر نفسه، ص/199 .

الصوتية (كارولين هانتونcaroline henton ترى أنَّ التزعزع الصوتيّ عند المرأة هو المفتاح لتفسير الفروق الملحوظة في درجة الصوت، وكيفية نطق العلل بين الرجال والنساء، وهي فروق، بعضها كبيرٌ، وبعضها لا يمكن ردّهُ إلى الاختلاف التشريحيّ، بل يرجع إلى الطبيعة التكوينية، وإلى وأعراف المجتمع وقيوده([12]).

المبحث الثاني/ التعدد اللغويّ(multilinguisme) :

ويصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلدٍ واحد، إما على سبيل التساوي؛ إذا كانت جميعُها لغات عالمةً؛ كاللغة العربية واللغة الكردية في العراق، وكاللغات: الألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربية بجانب لغات عامية مثل: الهوسا والغورمانشه والسوناي زارما والتماشيق والفولفولدة والتوبو في جمهورية النيجر([13]). ويُعرف (التعدد اللغويّ) أيضًا بأنَّه" استعمالٌ بأكثرِ من لغةٍ، أو قدرةٌ بأكثرِ من لغةٍ "([14])، وهذا يعني أنَّ المصطلح (التعدد اللغويّ) يحيلنا على قدرة الفرد أو المجتمع على تنوع الاستعمال اللغويّ، أو على وضعية لغوية تتسم بوجود لغتين أو أكثر في ذلك المجتمع، فعلى المستوى الفرديّ غالبًا ما يصنف (التعدد اللغويّ) بنحوٍ عام تحت وضعية: (الثنائية اللغوية)، التي تتطلب من الأفراد ثنائيي اللغة أنْ يحصلوا على قدرة متساوية – تقريبًا - في استعمال اللغتين. واكتسابهما بنحوٍ متزامن، أو استعمالهما في سياقات متماثلة.

وتُعدُّ هذه الوضعية أخطر الوضعيات وأعقدها على الإطلاق؛ إذ غالبًا ما تُركبُ اللغة؛ لتحقيق أغراض سياسية، وتُتَّخذ ذريعة لإذكاء نزعات قبلية، وتثبيت هويات إقليمية؛ كالباسكية في إسبانيا، والكردية في العراق وتركيا، والأمازيغيات في الجزائر والمغرب، حتى إذا أخذ المجتمع في التصدع أُعيد جبره بوساطة لغة السلطة، التي يُكتب لها الذيوع والانتشار بفعلِ عوامل ثقافية وسياسية ودينية واقتصادية، كما يكشف عن ذلك تاريخ تكوُّن اللغات وانتشارها، وما ثبت أنْ زكت لغة إقليمية وتوسعت على أساس التعصب القبليّ أو العرقيّ([15]).

---

[12] -ينظر: اللغة واختلاف الجنسين، ص/34.

[13]- ينظر: التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، هامش/6، ص/11.

[14] - دليل السوسيولسانيات، ص/650.

[15] -ينظر: المصدر نفسه، ص/12.

وللتعدد اللغويّ معنيان منتشران بنحوٍ واسع في بلدان العالم، هما:

1- التعدد اللغويّ الساكن: وهو الذي يصدق على وضعية تتميز بأنْ تتواجد في البلد نفسه لغة قومية، تغطي المجتمع كلّه، بفعلِ قوة القانون، وفعل الانتشار الثقافيّ والاقتصاديّ؛ كاللغة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبجانبها في البلد نفسه عدة لغات شخصية، يناهز عددها(24 لغةً)، تستعملها طوائف أثنية في المعابد، وفي مدارسها الخاصة وصحافتها بجميع أشكالها، وفي التواصل الداخليّ بين أفرادها، لكن هذه اللغات جميعها لا تنازع اللغة الأمريكية مكانتها المتميزة في المجتمع.

2- التعدد اللغويّ المتحرك: وهو الذي يصدق على وضعية لسانية تختصُّ بأنْ يتعايش في البلد الواحد لغات متباينة نمطيًا، جميعها وطنية، أو بعضها أجنبية، إما على سبيل التساوي؛ إذا كانت جميعا لغات عالمة، ولها مكانات متقاربة بفعلِ قوة القانون، أو بفعل الانتشار الثقافيّ والاقتصاديّ، وإما على سبيل التفاضل؛ إذا تواجدت لغةٌ أو لغات عالمة، لها جميعُها مكانة متميزة بالمقاربة إلى لغةٍ أو لغات عامية تنتصر لنفسها، ومن هذا الضرب تواجد اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغات الأمازيغية في بلدان إفريقيا الشمالية([16]).

ومن آثار التعدد اللغويّ وجودُ توترٍ دائم بين قوى الأحادية اللغوية وقوى التعدد اللغويّ، ويمكن ملاحظ هذا بوضوح في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، فهما معًا قد عوضا تدريجيًا السياسات التي تقبل بالتعدد اللغويّ، التي كانت موجود بكثرة في القرن التاسع عشر، بدأت بسياسات متسامحة لكنها مقيدة في أواخر القرن التاسع عشر، ثم بسياسات رافضة للتعدد اللغويّ، أو أيّ نوعٍ من التعدد الثقافيّ زمن الحرب العالمية الأولى، لكن التحول في المزيد من السياسات المقبولة لم يحصل إلّا في التسعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي السبعينيات من القرن العشرين في أستراليا([17]).

ويُعدُّ (التعدد اللغويّ) من العوامل المهمة في التفكك الاجتماعيّ، والمؤثرة سلبًا في الحركة الثقافية والتنمية الاقتصادية؛ فإنَّه لا يُنتظر أنْ توجد دولة عصرية؛ تسوس بلدًا مَعْنِيًا بظاهرة التعدد اللغويّ المتحرك (النشيط)، وتغفُل عن الوضعية اللسانية، أو يُقبل منها أنْ تتغافل عنها، وليس من

---

[16] - ينظر: المصدر نفسه، هامش/39، ص/52.

[17] - ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/655.

السياسة في شيءٍ، ولا من التدبير المحكم التذرُّع بقوة السلطة الشرعية، لارتجال قرارات مكلّفة، ونتائجها غير مضمونة، " فالدول الأوربية الغربية تعتقد أنَّ المهاجرين وأبناءهم عمالٌ ضيوفٌ أجانب، وتنكر أنَّهم يمتلكون مجتمعًا متعددًا ثقافيًا، وتعمل على تهميش لغاتهم، فقد تتَّخذ التدابير اللازمة من أجل الأطفال الأجانب، الذين وُلِدَ معظمهم هناك، لتعلم لغة آبائهم، ولكن هذه اللغة لن تُقدّم إلى أطفال الأغلبية، فالميثاق حول اللغات الجهوية والأقلية الذي صدر عن البرلمان الأوربيّ سنة/1993م، يعطي الأقليات حقوق استعمال لغاتها في التربية والإعلام والإدارة العمومية، ويهتم بالمسنين، وبالتواصل عبر الحدود. ومع ذلك، لم يطبق هذا على المهاجرين"([18]).

واستطاعت فرنسا بقوة القانون، ونمو سلطة الدولة منذ القرن الثالث عشر أنْ تنشر(لُفْرَنْسِيان)؛ اللغة الخاصة بحوض باريس، في سائر الأقاليم الفرنسية التي كانت تستعمل إلى وقت قريب لغات أخرى مغايرة، وأكثر نُضْجًا من (لُفْرَنْسِيان) وحينئذٍ، لكن الدولة التركية لم تستطع حاليًا بقوانين التتريك أنْ تمنع اللغة الكردية من التداول، بل سنُّ قوانين منع لغة وطنية دفع بأهل البلد الواحد من الأكراد والأتراك إلى الدخول في متاهات الاقتتال، ومن المعلوم أنَّ الحروب والفتن بمختلف أشكالها تؤخر المجتمعات، وتعطل أغلب دواليب التنمية فيها، لذلك قرر الأوراغيّ:" أنَّ اللجوء إلى قوة السلطة الشرعية لحلِّ معضلة التعدد اللغويّ قد يؤدي إلى نتائج عكسية في ظروف غير مواتية، (مناوشات خارجية، وتذمر داخليّ)، كما أنَّ الاستعانة بتجارب سابقة في معالجة الظاهرة نفسها يفوِّت الاستفادة من إتاحاتٍ توفِّرها محلِّيَّةُ الوضعية وخصوصيتُها "([19]).

ولا يخفى على المتتبع أنَّ السياسات اللغوية تعتمد اعتمادًا أساسيًا على مسألة الوضع اللغويّ، سواءٌ أكانت تفرد لغويّ أم تعدد لغويّ، إذ يمكن للسياسات اللغوية أنْ تقوي التعدد اللغويّ وتدعمه، وتسمح به، أو ترفضه، أو تمنح وضعًا خاصًا للغة واحدة أو أكثر، وحيثما تُصاغ السياسات اللغوية لإعلاء التعدد اللغويّ، فإنَّ الحافز قد يكون([20]):

1- اجتماعيًا؛ لإفادة المساواة لكلِّ الجماعات.

2- ثقافيًا؛ لتسهيل المحافظة الثقافية.

---

[18] - المصدر نفسه، ص/656.

[19] -التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/53.

[20] - ينظر؛ دليل السوسيولسانيات، ص/656-657.

3- سياسيًا؛ لضمان مشاركة المجموعات في العملية السياسية، أو ضمان دعمها الانتخابيّ.

4- اقتصاديًا؛ للتمكن من ربط أصول اللغة بأفضلية ميزان الأداءات للدولة.

وهنا ينبغي لنا التمييز بين التعدد اللغويّ الرسميّ (official) والتعدد القائم بحكم الواقع defacto))، فكندا مثلًا: من الدول ثنائية اللغة رسميًا؛ لأنَّ اللغتين الفرنسية والانجليزية محفوظتان في الدستور الكنديّ كلغاتٍ رسميةٍ، لكن معظم الكنديين ما زالوا يتوافرون على اتصال منتظم: (لا مدرسي) بواحدة فقط من هاتين اللغتين، وفضلًا عن ذلك هناك أكثر من مئة لغة موروثة ومستعملة في كندا اليوم، تم جلبها بوساطة جماعات المهاجرين، عددٌ منها تم المحافظة عليه لعدة أجيالٍ، تركزت في مجالات خاصة، كاللغات المحلية للهنود والإينوت (الاسكيمو) ... وهكذا. فكندا وإنْ كانت دولة ثنائية اللغة رسميًا، فهي بحكم الواقع متعددة اللغات([21]).

على الرغم من عدِّ التعددية اللغوية من أمراض المجتمع وتأخره سياسيًا واقتصاديًا، إلّا أنَّها لا تخلو من فوائد، منها ([22]):

1- قد تكون التعددية اللغوية حلّاً مؤقتًا للصراع بين القومية، وتسيير أمور الدولة في السياسة اللغوية (عند استعمال لغة المستعمر)، فيكون الاستعمال الرسميّ باللغتين حلّاً لهذا الصراع على وفق التوزيع الوظيفيّ داخل الجماعة اللغوية الواحدة..

2- قد تكون التعددية اللغوية حلّا للتعليم بلغة الجماعة العرقية وباللغة القومية، ولغة الجماعة العرقية تشبه القومية إلَّا أنَّها تشكل مستوىً للتنظيم الاجتماعيّ والثقافيّ أبسط وأصغر وأكثر خصوصيةً ومحليةً، كما هو معمولٌ به في السياسة الرسمية للهند، إذ تستعمل اللغة العرقية في التعليم الأوليّ، ثم تتحول لاحقًا في المراحل المتقدمة من التعليم باللغة القومية، بحيث تسهم هذه السياسة في الإبقاء على اللغتين في التعليم مع الاستمرار بالتباين. وقد أوضح (بول – bull) عام/1955م أنَّ استعمال اللغات العرقية في التعليم على هذا النحو قد يُسارع في انقراضها.

3- تستعمل التعددية اللغوية على المستوى الفرديّ وسيلةً للتفاعل، إذ إنَّ الأفراد ذوي ثنائية لغوية يُظهرون وظائف متعددة لعدم التجانس اللغويّ، التي من المحتمل على الأقل أنْ تتجاوز الإمكانيات التعبيرية لأصحاب اللغة الواحدة.

---

[21] - ينظر: المصدر نفسه، ص/651.

[22] -ينظر: سوسيولوجيا اللغة، بيار شار، ص/31.

4- يتسم مجتمع التعددية اللغوية بالدينامية، فتعدد أنماط الحياة والنظرات المختلفة للعالم قد تجعل من تلك الأمة مكانًا أكثر إثارة وتشويقًا للعيش.

ومن الأسباب المهمة في نشوء ظاهرة (التعدد اللغويّ) ما يأتي([23]):

1- الهجرة: وهي على نوعين، هما:

النوع الأول: يتمثل في توسيع مجموعة كبيرة إقليمها بالتحرك على مناطق مجاورة، مُسيطرِّة في الوقت نفسه على مجموعات اجتماعية ثقافية أصغر منها، كانت موجود من قبلُ، وحينئذٍ تعتنق بعضٌ من أفراد المجموعة الصغيرة الأصلية قومية المجموعة الكبيرة المهاجرة، في حين يبقى بعضها الأخر محتفظًا بقوميته الأصلية، وبذلك يُشكلون عقبةً في وجه أفراد المجموعة الأولى، المحكومين بالقومية الغالبة. كما هو الحال مع الكتلونيون في اسبانيا، والبريتونز في فرنسا، وهجرة سلالات المستعمرين البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال، إذ ابتلعت في طريقها مختلف الثقافات الأمريكية الأصلية باستثناء جماعات صغيرة لم تندمج مع القومية البريطانية المهاجرة؛ لصغرها وتدني طموحاتها القومية.

النوع الآخر: يحدث عند هجرة أعداد قليلة من الأفراد من جماعة عرقية ما إلى إقليم تسيطر عليه قومية أخرى، وهم يتحدثون لغاتهم الأصلية ممّا يضيف تعدديةً لغويةً جديدة للقومية المضيفة، كما هو الحال من هجرة الصينيين والأوربيين في القرنين الماضيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد لحظ (لبرسون – lieberson) عام/1975م أنَّ تجربة الولايات المتحدة بمجملها قد اشتملت على تماثلٍ لغويٍّ سريعٍ نسبيًا للمجموعات المهاجرة، في حين حافظت المجموعات الاجتماعية الثقافية التي كانت تحكمها أغلبية ساحقة من المجموعات المهاجرة.

2- الاستعمار والهيمنة الاقتصادية: ويشمل الاحتلال، والضم، والهيمنة الاقتصادية.

أما في الهيمنة الاقتصادية؛ فتأخذ لغة أجنبية طريقها إلى بلدٍ ما من غير أن تكون للقومية المصاحبة أيّةُ سيطرةٍ سياسية، وإنَّما المزية في ذلك للمال والاقتصاد.

3- الائتلاف: ويُقصد به اتحاد مجموعات عرقية مختلفة، أو قوميات تحت سيطرة سياسية لدولة واحدة، وقد يكون الائتلاف إجباريًا؛ وهو من فعل الاستعمار، فمازلنا نرى أثره في الاستعمار الأوروبيّ في أفريقيا وآسيا، أو طوعيًا كما في سويسرا التي تتحد في دول متعددة، تسمى

---

[23] - ينظر:علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، ص 2-19.

(الكانتونات)، والتي دخلت في الائتلاف طوعيًا، والجدير بالذكر أنَّه توجد في سويسرا أربع لغات رسمية، هي: الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرمانش.

4- المناطق الحدودية: لا بُدَّ لكلِّ دولةٍ أنْ يكون لها حدود جغرافية محددة بنحوٍ منطقيٍّ، حتى تتمكن مثلًا: من معرفة ممّن تستطيع جباية الضرائب، وما هي المناطق الملزمة بالدفاع عنها عسكريًا، وتمتاز هذه المناطق بوجود جماعات اجتماعية ثقافية قريبة من الحدود بين البلدان، كما هو الحال في المناطق الحدودية بين العراق وإيران، فيوجد متحدثون باللغة الفارسية، وهم في الوقت نفسه عراقيون يتحدثون اللغة العربية. وترتبط إحدى التعقيدات المتعلقة بالمناطق الحدودية بغنائم الحرب، فالدولة التي تخسر الحرب غالبًا تُجبر على التخلي عن أراضٍ للدولة المجاورة المنتصرة، وتكون هذه المناطق أحيانًا لجماعات عرقية أو قومية متعددة، تتنازع عليها البلدان المتجاورة لزمنٍ طويل.

وللتعدد اللغويّ عدة وضعيات، نذكرها بحسب الترتيب:

أولًا/ (التفرع اللغويّ - DIGLOSSIE):

ويصدق على وضعية لسانية خاصة، تتميز بأنْ يكون في البلد الواحد لغة ما إلى جانب اللهجة أو اللهجات المنحدرة منها، بحيث تتسارع في أذهان المتكلمين اللغة واللهجة المتفرعة عنها؛ للفوز باستعمال أهل ذلك البلد؛ لتبليغ أغراضهم، والتعبير عن تجاربهم([24]). وتعني اللهجة أحد مستويات الاستعمال اللغويّ، بوصفها نسقًا قابلًا لأنْ يُوظَّف في التواصل على طرائق وكيفيات مختلفة، تتدرج على وفق مراتب، لها بدايات ونهايات، وعلى أساسها يقع التفاضل في الإنجاز اللغويّ، كالموجود بين الكلام العادي والإعجاز القرآنيّ([25]).

ويمثل التفرع اللغويّ أولى ظواهر التعدد اللغويّ، ولا يخفى أنَّ لدى الدول ذات التعددية اللغوية مشكلات قد لا تعرفها الدول التي تقترب من الأحادية اللغوية (التفرد اللغويّ) على المستوى العمليّ الصرف، فالصعوبات في البلد قد تقف عائقًا أمام التجارة والصناعة ممّا تُحدث

---

[24] - ينظر: المصدر نفسه، ص/10.

[25] - ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار المعتزليّ، مقدمة ج16.

إرباكًا اجتماعيًا، وقد تكون أكثر خطرًا من ذلك، وهو أنَّ التعددية اللغوية تعمل ضد القومية([26])، فتكون الدول ذات القومية الواحدة أكثر استقرارًا من الدول ذات القوميات المتعددة.

ولما كان الفرد عضوًا في مجتمعات متعددة، كـ(الأسرة والعشيرة والحي والقرية والبلدة) فضلًا عن مجتمع الدولة الذي نشأ فيه، وعضوًا في جماعة دينية أو جماعة ثقافية، وعضوًا في فئة مهنية معينة بحكم عمله، كأن يكون قاضيًا، أو محاميًا، أو طبيبًا، أو تاجرًا، أو مدرسًا، أو سمكريًا... وغير ذلك؛ فإنَّ صفاته هذهِ تؤثر في لغته التي يتكلمها، وينتمي إليها، كما تؤثر اللغة السائدة في تلك المجتمعات في لغته أو لهجة الخاصة، وينتج عن هذا التفاعل بين اللغة والمجتمعات المختلفة أن يصبح هنالك عددٌ لا يحصى من اللهجات، المتفرعة عن تلك اللغة الأصلية، التي تميز كلٌّ منها أحد تلك المجتمعات الصغيرة، والتي تختلف اختلافًا طفيفًا عن لهجة المجتمع الصغير الآخر المجاور له وعن لهجة المجتمع الأكبر الذي يضمه([27]).

يطرح مصطلح: (التفرع اللغويّ) كما هو ماثلٌ في سائر دول الوطن العربيّ، إنْ لم نقل في كلِّ بلدان العالم مشكلات خاصة، بعضها لسانيٌّ صرف؛ كالبحث عن العلاقة بين النسقين الأصل والفرع، وعن أوليات تفرع اللهجات. وبعضُها الآخر تربويّ، إنْ تساءلنا عن أيِّ النسقين؛ اللغة أو اللهجة المحلية، أنسب لتلقين النشء المعارف النظرية والمهارات العملية في المؤسسات التعليمية. ومنها ما هو عقديّ حين يتعلق الأمر بالاختيار بين اللغة، بوصفها أحد العناصر الفاعلة في حفظ الهوية، والضامنة لاستمرار التكتل الإقليميّ سياسيًا واقتصاديًا، وبين اللهجة المحلية، كما لو كانت شرطًا ضروريًا للتخلص من العوائق التاريخية، والانخراط السريع في الحداثة([28]) .

ثانيًا/ الازدواج اللغويّ:

ويصدق على وضعية لسانية تتميز بأن يتواجد في البلد الواحد لغتان من نمطيين مختلفين؛ كالعربية والاسبانية في شمال المغرب وجنوبه، والعربية والفرنسية في الوسط، وهما مع ذلك

---

[26] - تُعرف القومية بأنَّها وحدات اجتماعية ثقافية تطورت إلى ما وراء المفاهيم والاهتمامات الذاتية الأساسية والروابط المتكاملة. بمعنى آخر أنَّ القومية تعني جماعة من الناس يعتقدون أنَّهم وحدة اجتماعية مختلفة عن المجموعات الأخرى، وليس من الضروري أنْ يكون لكلِّ قومية إقليم مستقل ذو سيادة، فمصطلح (القومية) يُعدُّ حياديًا فيما يخصُّ وجود وحدة سياسية مقابلة أو حكومة مستقلة أو عدمه.(يُنظر:علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، رالف فاسولد، ص/3).

[27] - ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د.نايف خرما، ص/225.

[28] - ينظر التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/10.

الاختلاف يستعملان بالطلاقة نفسها؛ للتعبير عن التجربة الشخصية للناطقين بتلكم اللغتين([29])، والواقع أنَّ الاستعمال بالطلاقة نفسها عن الازدواجية خرافة، دائمًا عندما يوجد مظهران ووسيلتان، يتصور أن تكون العلاقة بينهما متكافئة، منطق الوقائع والأحداث يفرض أنَّ المعادلة تكون دائمًا مختلة لطرف على حساب طرف آخر.

ويُعدُّ وليام مارسيه (1930-1931) أول من استعمل مصطلح الازدواجية اللغوية في الأدبيات اللغوية الفرنسية، كما كان أول لغويّ تطرق في ثلاث مقالات إلى ازدواجية اللغة العربية (الازدواج اللهجيّ) بين الفصحى والدارجة في شمال إفريقيا، ذلك بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسيّ للجزائر، وقد عرف الازدواجية بأنَّها التوارد بين لغة مكتوبة و لغة شفهية. يقول: "تبدو لنا اللغة العربية في شكلين مختلفين:

أولًا- **لغة أدبية**، وهي المسماة بالعربية المكتوبة أو القياسية أو الكلاسيكية، التي كانت اللغة المكتوبة الوحيدة في الماضي، والتي تكتب بها حاليا الأعمال الأدبية والعلمية والمقالات الصحفية والوثائق القانونية والرسائل الخاصة، ولكن لا يتحدث بها في كلِّ المقامات.

ثانيًا- لغة شفهية

لم تكتب أبدًا، حيث تشكل منذ وقت طويل لغة المحادثات في كلِّ الأماكن العامة.

يقدم فرجسون في مقالته الشهيرة المنشورة سنة 1959م، والمعنونة بـ)الديجلوسيا) أو الازدواج اللغويّ حديثًا، مفصلًا عن مفهوم الازدواجية اللغوية، مفتتحًا إياها بتعريف دقيق لها، واضعًا مجموعة من المعايير التي تحددها، وتفرق بين النوعيتين المشكلتين لها في بلد ما، يقول:" في عدة مجموعات لغوية هناك نوعيتان أو أكثر للغة نفسها، يستعملها المتكلمون تحت شروط مختلفة كما هو الحال في إيطاليا وإيران، حيث يوجد عدد من المتكلمين الذين يستعملون لهجتهم المحلية في البيت ومع الأصدقاء، لكنهم يستعملون اللغة المعيارية في التواصل مع المتكلمين من لهجات أخرى، أو في المناسبات العامة([30])" . وقد تنبه (فرجسون) على أنَّ هذه الظاهرة منتشرة جدًا، لكنها تفتقر إلى الكفاية الوصفية، لذلك اختار أربع عينات لغوية تتميز كلها بازدواجية لغوية، وهي: الدول العربية ولاسيما مصر، ثم اليونان، وهايتي، وأخيرًا سويسرا.

---

[29] - ينظر: مجلة (la linguistique)، العدد/18لسنة/ 1982م، الخاص بثنائيةpilinguisme et diglossie

[30] - علم اللغة الاجتماعيّ، د.هدسن، ص/97.

نستنتج من خلال ملاحظات أولية أنَّ هذه الظاهرة لا توجد فقط في المجتمعات العربية، بل تمتد إلى ثقافات أخرى، بل يمكن الجزم بكونيتها، وهذا ما ذهب إليه اللسانيّ الشهير (هارولد شيفمان) عام1999م، إذ يرى أنَّ الازدواجية وإنْ وردت في عدة سياقات غير غربية، فإنَّها مع ذلك ظاهرة لا تقتصر على بعض ثقافات العالم الثالث البدائية، بل تشمل عددًا من اللغات الموجودة في مناطق متنوعة من العالم، بما في ذلك أوربا الغربية ([31]). وذهب (أندريه مارتني) إلى أبعد من ذلك، حين قرر أنَّ الازدواجية توجد في كلِّ المجتمعات، حتى تلكم التي نعدّها مجتمعات أحادية اللغة، إذ يمكن القول: إنَّ هناك دائمًا درجة من الازدواجية، حتى في المجتمعات التي تُعدُّ مجتمعات أحادية اللغة؛ لأنَّه ليس هناك تطابق بين الاستعمال اليوميّ والشكل الرسميّ، ومع ذلك فلن نتحدث عن الازدواجية إلّا عندما يكون المتكلمون واعين بهذه المثنوية، وعندما يوجد - على الأقل - عددٌ من الأشخاص الذين يصارعون من أجل التقليل من حدتها ([32]).

---

[31] - ينظر: الازدواجية اللغويّة في المغرب، د.محمد نافع العشيريّ، ص/3.

[32] - ينظر: المصدر نفسه.

المصادر والمراجع:

- الازدواجية اللغويّة في المغرب، د.محمد نافع العشيريّ، محاضرات ألقيت بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، بنمسيك، يوم الخميس/12يونيو/2088م، منشورة على شبكة الانترنيت.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (1398هـ-1978م).
- التعدد اللغويّ وانعكاساته على النسيج الاجتماعيّ، د.محمد الأوراغيّ، سلسلة منشورات كلية الآداب بالرباط، رقم/36، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط1، 2002م.
- دليل السوسيولسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د.خالد الأشهب و د.ماجدولين النهيبيّ، مركز دراسات الوحدة العربية/المنظمة العربية للترجمة،ط1، بيروت، كانون الأول_2009م .
- سوسيولوجيا اللغة، بيار شار، تعريب: د.عبد الوهاب تزو، منشورات عويدات، بيروت ـ لبنان، 1995م.
- طبقات المجتمع , اندرية جوسان, ترجمة :الدكتور محمد بدوي , دار سعادة- مصر.
- علم اللغة الاجتماعيّ- المدخل - ، د.كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر، (ب.ت).
- علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، رالف فاسولد، ترجمة: د.إبراهيم بن صالح بن محمد الفلاي، جامعة الملك سعود، النشر العلميّ والمطابع، ط1، (1421هـ-2000م).
- علم اللغة الاجتماعي، د.هدسن، ترجمة: د.محمود عياد، تقديم: عبد الأمير الأعسم عالم الكتب، القاهرة ، ط2، 1990م.

نتائج البحث:

1 - إنَّ تنوع الظاهرة اللغوية في مختلف بيئات المجتمع أمرٌ بديهيٌّ، حتى ليصعب القول: إنَّ الإقدام على إعداد أطلس للغات واللهجات الاجتماعية في أيِّ مجتمعٍ هو أمرٌ سهلٌ أو هيّنٌ وبسيطٌ، ولاسيما إذا ركزنا اهتمامنا في التغيرات الاجتماعية والتغايرات اللغوية؛ لأنَّ التغير عملية دائبة ومستمرة في كلِّ اللغات بلا استثناء.

2 - إنَّ عملية تفاعل اللغة مع المجتمع تترك آثارها على ثبات المصطلحات السوسيولسانية واستقرارها، وإنَّ أيَّ ملمحٍ من ملامح اللغة على مستوى المفاهيم والمصطلحات، هو بدوره يخضع للتغيير الذي يمكن ملاحظته في تحولات المجتمع.

3- يؤدي تفاعل اللغة بالمحتمع إلى ظهور مناطق مشتركة، تظخر جليًا في مجالات البحث والدراسة، ولاسيما في الظواهر والوضعيات السوسيولسانية، تؤثر كثيرًا في تحديد المصطلحات وثباتها، وتتمثل هذه المناطق في شبكة الروابط والعلاقات بين اللغة والمجتمع.

الهوامش:

- علم اللغة النفسيّ، د. عبد المجيد سيد أحمد منصور، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1982م.
- اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، د.محمود أبو زيد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.
- اللغة واختلافات الجنسين، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط1، (1416هـ-1996م).
- اللغة والمجتمع، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة (1971).
- المغني في أبواب العدل والتوحيد ، القاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي ، حقق بإشراف طه حسين وإبراهيم مدكور، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، مصر ، (1960م-1965م) .
- مجلة (la linguistique)، العدد/18لسنة/ 1982م، الخاص بثنائيةpilinguisme et diglossie .
- sex differences in human speech, by max k. adler hamburg, 1978.